محاولات الإصلاح في المغرب خلال النصف الثاني من القرن 19

التصميم:

أوّلاً: سياق ظهور فكرة الإصلاح بالمغرب خلال النصف الثاني من القرن 19

ثانيا: مظاهر وتجليات محاولات الإصلاح

1- **محاولات الإصلاح في المجال العسكري**
2- **الإصلاحات الإدارية**
3- **الإصلاحات في المجال التعليمي**
4- **الإصلاحات الجبائية والمالية**

ثالثا: عوامل فشل المحاولات الإصلاحية في مغرب النصف الثاني من القرن 19

بيبليوغرافيا مساعدة:

- الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، ج9، الدار البيضاء، 1956.

- المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، 1985.

- أفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات، 1838-1912، دار الأمان، الرباط، 2006.

- الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، الرباط، 1983.

- الحيمر عبد السلام، النخبة المغربية وإشكالية التحديث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

- القبلي محمد وآخرون، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط، 2011.

- المكاوي أحمد، النظام، الجهاد والهجرة في مغرب القرن 19، منشورات كلية الآداب بالجديدة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2015.

- برادة ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 37، الرباط، 1997.

- بن الصغير خالد، بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب، 1886-1904، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2011.

- الشابي مصطفى، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1995.

- حيمر جمال، البعثات التعليمية في عهد السلطان مولاي الحسن، منشورات الزمن، مطبعة بن ازناسن، سلا، 2015.

- سيمو بهيجة، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 1، الرباط، 2000.

- Laroui Abdallah, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Centre culturel Arabe, Casablanca, 1993.

توطئة

عرف المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تجربة إصلاحية، امتدت لفترة طويلة نسبيًّا، تبنّى خلالها المخزن المغربي جملة من الإصلاحات في مختلف المجالات الإدارية والعسكرية والمالية، بغية تقوية هياكل الدولة وأجهزتها ووظائفها، لمواجهة التحديات التي فرضتها القوى الأوربية الاستعمارية. بيد أن هذه المحاولات الإصلاحية التي عُلّقت عليها آمال كبيرة لتحديث البلاد والتصدي للأخطار الخارجية، اعترضتها عوائق داخلية وخارجية أدت إلى فشلها وحالت دون تحقيق الغايات المرجوة منها.

فما السياق الداخلي والخارجي التي أدى إلى تبني المخزن لهذه المشاريع الإصلاحية؟ وماهي مظاهرها وتجلياتها؟ وماهي العوامل التي أسهمت في إجهاض هذه التجربة الإصلاحية؟

أوّلاً: سياق ظهور فكرة الإصلاح بمغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر

اقترن ظهور فكرة الإصلاح بالمغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتفاقم الخطر الأوربي الذي أصبح مصدر قلق متواصل، وكان فاتحة ذلك غزو نابوليون بونابرت لمصر عام 1798م وما خلفه من صدى واسع داخل المغرب، ثم الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، بحكم أن الاستعمار الفرنسي أضحى متاخما للحدود الشرقية للمغرب مع ما يعنيه ذلك من تهديد لسيادة المغرب واستقلاله. وقد بلغ هذا الشعور بالخوف والقلق الذي ألم بالمغاربة ذروته بعد هزيمة إيسلي1844م أمام القوات الفرنسية، والتي شكلت صدمة للنخب المغربية، وقد عدّها الناصري—أحد الفقهاء وموظفي المخزن- **"مصيبة عظيمة وفجيعة كبيرة لم تفجع الدولة الشريفة بمثلها"**.

انضافت إلى نكبة إيسلي هزيمة تطوان سنة 1860م أمام إسبانيا التي لم تكن تتمتع بسطوة وقوة الدول الأوربية الأخرى، وأزالت بدورها **"حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله"** على حد قول الناصري دائما. وقد كشفت هاتان الهزيمتان عن ضعف المغرب وتأخر نظمه ومؤسساته الإدارية والعسكرية، مقابل خطورة التفوق الأوربي التقني والحربي. وتولّد لدى المخزن في الوقت ذاته اقتناع تدريجي بضرورة الشروع في إصلاح الأوضاع العسكرية والإدارية والاقتصادية عبر الأخذ عن الأوربيين الوسائل التي مكنتهم من الغلبة في مسعى لاسترداد هيبته المفقودة. وخلاصة الأمر فقد كانت هاتان الهزيمتان اللتان مني بهما المغرب حسب بهيجة سيمو: " **بمثابة اللطمة التي فتحت أعين المسؤولين في المغرب على حالة ضعفه**

وحفزتهم إلى الأخذ بالأسباب والنظم الحديثة لضمان أمنه الداخلي وحماية وحدته الترابية التي امتدت إليها أطماع دول أوربية. ومع أن مهمة تجديد هياكل الدولة وأجهزتها لم تكن بالأمر الهين نظرا للتخلف الفكري الذي كان يصور كل تجديد مروقا من الدين وتشبها بالنصارى، ونظرا لانعدام الأطر الكافية ووسائل التمويل فإن السلاطين لم يحجموا عن القيام بعدد من المحاولات لإصلاح النظم الحكومية والإدارية والعسكرية التي لم يكن بد من إصلاحها لبقاء المغرب دولة مستمرة الوجود، ولكن مع السير بحكمة وحذر حتى لا يتعرض الإصلاح لانتقاد الفقهاء ومعارضة العوام"[1].

من جهة أخرى تقوّى الاهتمام بمسألة الإصلاح في مغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد قيام عدد من موظفي المخزن ورجالاته برحلات سفارية كانت وجهتها صوب أوربا في إطار مهام دبلوماسية لا سيما بعد هزيمتي إيسلي وتطوان، شكلت فرصة للاحتكاك بأوربا وقيمها وثقافتها والاطلاع مباشرة على مختلف مظاهر الحضارة الأوربية، وما وصلت إليه الدول الأوربية من تقدم وتطور في مختلف الميادين العسكرية والتقنية. وعمل هؤلاء الرحالون على تدوين مشاهداتهم وانطباعاتهم التي ركزوا فيها على رصد التنظيمات العسكرية الأوربية، وكانت دعوة مباشرة لمراجعة الذات وتتبع الاختلالات، والوعي بضرورة التفكير مليا في حاجة المغرب للتحديث والإصلاح مقارنة بما عليه البلدان الأوربية من تقدم وتطور.

ثانيا: مظاهر وتجليات الإصلاح في مغرب القرن التاسع عشر

أمام الأحداث والمتغيرات المتسارعة التي عرفها المغرب خلال القرن التاسع عشر، وجد المخزن المغربي نفسه مضطرا لاتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية، بعدما استشعر خطورة الضغوط الأوربية ومآلاتها. وقد شملت هذه المبادرات الإصلاحية عدة مجالات أهمها تلك المتصلة بتنظيم الإدارة والجيش ومحاولة النهوض بالاقتصاد، وكانت الغاية منها تهييئ البلاد لمواجهة التهديدات الأوربية.

1- محاولات الإصلاح في المجال العسكري

استأثرت المسألة العسكرية بالنصيب الأوفر من المجهود الإصلاحي، فقد أسهمت الأوضاع المتردية التي عاشها ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر تحت وطأة التهديدات الأوربية، في إثارة انتباه المخزن والنخب المغربية إلى عمق أزمة الجيش، الذي كان يتشكل من القبائل وبعض الوحدات العسكرية النظامية التقليدية والمجندين من الحواضر، وعانى من ضعف التجهيز وانعدام الانضباط وانتشار الفوضى والتفكك في صفوفه، وعدم فعاليته في المواجهة رغم كثرة عدده، مما أقنع السلاطين المتعاقبين خلال القرن التاسع عشر بضرورة إصلاح هذه الأوضاع.

كما تعالت عدد من الأصوات بعد هزيمي إيسلي وتطوان وما تلاهما من أحداث أسهمت في تآكل سيادة المغرب، بيّنت الكثير من مواطن الخلل في الممارسة الحربية بالمغرب، وانتقدت طريقة استنفار القبائل بكيفية عشوائية لخوض القتال، مؤكدة أن **"هزيمة المغرب فيها لم تنشأ عن الجبن أو لبخل بالتضحية، إنما السبب الأكبر في ذلك هو الفوضى وقلة التنظيم أو عدمه"**. ونادت بضرورة إصلاح الجيش وتحديثه وإعادة هيكلته، والأخذ

[1] - بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 1، الرباط، 2000، ص 9.

بالأساليب الحديثة عسكريا أو ما عرف إدخال "النظام" على الجهاز العسكري، من خلال الشروع في تكوين جيش نظامي حديث والزيادة في عدده، وتدريبه على استعمال الأسلحة العصرية، حيث استقدم المخزن لهذا الغرض مؤطرين أجانب للإشراف على الجيش وتدريب عناصره على استخدام الأسلحة العصرية. وقد عبّر عن ذلك الناصري بقوله: "**اعلم أنه واجب على الإمام حماية بيضة الإسلام، وحياطة الرعية، وكف اليد العادية عنها، والنصح لها، والنظر فيما يصلحها، ويعود عليها نفعه في الدين والدنيا، ولا يمكنه ذلك إلا بجند قوي وشوكة تامة بحيث تكون يده غالبة على الكافة، وقاهرة لهم، واتخاذ الجند إذا واجب. وعليه فيندب له أن يتخذ لهم ديوانا يجمع أسماءهم، ويحصي عددهم، ليحصل الضبط، وينتفي اللبس**"[2].

ويمكن التمييز في المحاولات الإصلاحية التي شملت الميدان العسكري بين مرحلتين:

المرحلة الأولى: قام خلالها كل من السلطانين عبد الرحمن بن هشام وابنه سيدي محمد بمجموعة من التدابير والإجراءات لإصلاح الجهاز العسكري، من أبرزها:

- إحداث تنظيمات عسكرية على الطريقة التركية والاستفادة من التجربة المصرية، حيث تقرر في البداية عدم الاعتماد على المؤطرين الأوربيين بكيفية مباشرة، وإنما استلهام أساليبهم من خلال مؤطرين مسلمين عملوا بالجيش التركي الذي كانت وحداته مرابطة بالجزائر وتونس وليبيا، وإيفاد البعثات الطلابية بشكل أساسي إلى مصر، رغبة منه في تفادي إثارة حساسية الأطراف التي تنفعل من الانفتاح على أوربا والتعامل المباشر معها. وسرعان ما تبين أن كلا النموذجين مستعصيين على التطبيق بسبب عدم توفر الشروط الدقيقة التي أحدثت فيها هذه التنظيمات لدى الأتراك.

- إحداث وزارة خاصة بالجيش عُيّن على رأسها مسؤول يدعى "العلاف الكبير"، وتنظيم الجيش في ثلاثة أسلحة، وهي سلاح الخيالة وسلاح المشاة وسلاح المدفعية، تنقسم بدورها إلى عدة فرق، تحتوي كل واحدة منها على 900 جندي مزودين بالسلاح الناري ومميزين بألبسة خاصة.

- ترميم أسوار بعض المدن مثل مدينة الجديدة وتقويتها بالمدافع، بالإضافة إلى بناء معمل للذخيرة قرب جامع الفنا بمراكش[3].

المرحلة الثانية: أولى خلالها السلطان المولى الحسن اهتماما خاصا بقضايا الجيش، والزيادة في أعداد الجند وإجراء التداريب والبحث عن التمويل بهدف التسليح والتكوين، كما استقدم مدربين ومؤطرين أجانب من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا للإشراف على تدريب الجنود، من أبرزهم الإنجليزي المعروف بالقائد هاري ماكلين (Harry Maclean) والضابط الفرنسي جول إيركمان(Jules Erckman).

---

[2] - أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، ج9، الدار البيضاء، 1956، ص 103.

[3] - القبلي محمد وآخرون، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط، 2011، ص 488.

- بناء أسطول بحري حديث، من خلال قيام المولى الحسن باقتناء بعض البواخر من أوروبا، كلفها بمهمتي مراقبة التحركات الأجنبية ومحاربة التهريب على امتداد السواحل.

- بناء معملين لصناعة الأسلحة والذخيرة التي يحتاجها الجيش المغربي، الأول سنة 1891 في فاس ويعرف باسم "ماكينة السلاح"، والثاني بمراكش سنة 1893، غير أن هذه المشاريع لم تُعف المخزن من جلب المعدات الحربية من أوروبا، حيث استمر الاعتماد على مختلف الدول الاوربية لاستيراد السلاح والذخيرة الضرورية لتجهيز الجيش النظامي.

- ومن أهم ما ميّز إصلاحات المولى الحسن العسكرية إقدامه على إرسال البعثات الطلابية إلى الخارج قصد تكوين كفاءات مغربية. وبينما كان سلفه سيدي محمد بن عبد الرحمن قد بادر إلى بعث نخبة من الطلاب المغاربة لتتكون عسكريا في معاهد مصر، يلاحظ أن البعثات الطلابية قد ظلت محدودة في اتجاه المشرق في عهد الحسن الأول، في وقت تكاثر فيه عددها في اتجاه بلدان أوروبية متنوعة، لاسيما نحو جبل طارق وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا تجنبا للوقوع تحت هيمنة دولة عظمى واحدة. ومن حيث التخصصات الدراسية تم توجيه طلاب هذه البعثات إلى المدارس والمعاهد الأوربية لتحصيل مختلف الفنون العسكرية وما يرتبط بها من العلوم الأخرى مثل الهندسة والطب واللغات وبعض الصناعات.

2- الإصلاحات الإدارية

اتسم الجهاز المخزني حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر ببساطة تركيبه وتواضع إمكانياته، فقد كان يتشكل من عدد محدود من الأفراد تسند إليهم مهام مخزنية تتناسب ومؤهلاتهم الشخصية، وتستجيب لانشغالات السلطان وقراراته الظرفية أكثر مما تحتكم إلى أعراف ومساطر إدارية قارة. وكان تقلد تلك المهام ينحصر في عدد من الأسر المشهورة التي تتوارثها لعدة أجيال. ويمكن التمييز في هذا الجهاز بين مستويين أحدهما مركزي والآخر محلي.

يُعدّ السلطان أهم شخص في الجهاز المخزني ويوجد على رأسه، يستمد المشروعية من البيعة ومن نسبه الشريف باعتباره أميرا للمؤمنين. ويوجد بجانب السلطان الحاجب الذي يعتبر أهم شخص بعد السلطان، وقد يرتقي أحياناً إلى مرتبة الصدارة، فيسمى آنئذ بالصدر الأعظم، إضافة إلى قواد الجيش والوزراء أو الكتاب والأمناء،

خضع الجهاز المخزني خلال النصف الثاني من القرن 19 لمجموعة من الإصلاحات همّت بنيته الإدارية التقليدية، إذ تم الشروع في التحديد التدريجي للاختصاصات الوزارية، وإعادة النظر في بعض وظائف هذا الجهاز وهياكله وتنظيم دواليبه، بغية تأهيله لمواجهة المستجدات الناجمة عن الضغوط الأجنبية، من خلال:

- إحداث وزارات جديدة وتحديد مهامها ووظائفها، ودعم عمل الوزارات القديمة لضمان فعالية أكبر في مراقبة وتدبير العمل الحكومي. ويُعدّ السلطان المولى الحسن على حد قول مصطفى الشابي "**المجدد الحقيقي للتنظيم المخزني**"[4]، حيث أصبح المخزن على عهده يتوفر على ما يشبه ديوان حكومي بالمعنى الحديث، يتكون من عدة

[4] - مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1995، ص25.

وزارات جديدة مسؤولة أمام السلطان، يتعلق الأمر بوزارة الصدارة ويتولاها الصدر الأعظم (الوزير الأول)، ووزير البحر (وزير الخارجية)، وكانت تسمى وزارة الأمور البرانية، ويتولاها نائب السلطان بطنجة، وهو مكلف بالمفاوضات مع ممثلي الدول الأجنبية في القضايا التي تخص علاقات المغرب ببلدانهم، والنظر في الشؤون التجارية والدبلوماسية. ووزارة الحربية، ويسمى صاحبها "العلاف الكبير"، ويتولى قيادة الجيش وتدبير شؤونه لا سيما تزويده بالعدة والمؤونة. ووزارة الشكايات التي تقوم مقام وزارة العدل في تلقي الشكايات وعرضها على السلطان. ووزارة المالية التي يتولاها "أمين" الأمناء"، يشرف على بيت المال، ويراقب جميع المداخيل والمصاريف، ويسهر على نفقات المخزن ذات الصلة بمصاريف ورواتب العساكر والمقتنيات الخاصة بالسلطان أو تلك التي تخص مؤسسات الجهاز المخزني ككل.

- إصلاح جهاز الأمناء: يُعد إصلاح جهاز الأمناء من بين أبرز المحاولات الإصلاحية التي لقيت نجاحا، وكانت الغاية منه توفير الموارد المالية التي يحتاجها المخزن لأداء الغرامة لفائدة إسبانيا والقرض الانجليزي ومصاريف المشاريع الإصلاحية المختلفة، والعمل على الحد من التلاعبات في مداخيل الجمارك، وضمان تدبير جيد لموارد الجباية. وتضمن هذا الإصلاح إحداث نظام الرواتب الشهرية لأجل تحسين الأحوال المادية للأمناء ومنع الشطط والفساد الذي كان يحدث، وإقرار العقوبات الصارمة في حق المتلاعبين منهم.

رغم هذه التدبير والإجراءات الإصلاحية التي همت عددا من مكونات جهاز المخزن ابتداء من النصف الثاني من القرن 19، فإن هذه المؤسسة بقيت تتسم في منظومتها العامة بالبساطة في التركيب وآليات الاشتغال ومحدودية الوسائل والإمكانيات، إضافة إلى طابع التمركز المفرط للسلط والاختصاصات بيد السلطان.

3- الإصلاحات في المجال التعليمي

اهتم المخزن المغربي لا سيما على عهد السلطانين محمد بن عبد الرحمان والمولى الحسن بإصلاح ميدان التعليم، ومن بين التدابير والإجراءات الإصلاحية التي تم القيام بها:

- الاهتمام بتدريس العلوم الرياضية والهندسة والفلك، وإحداث مدارس لتعليمها بشكل حديث، من أبرزها **مدرسة المهندسين** التي أسسها السلطان محمد بن عبد الرحمان بمدينة فاس، وتمثلت مهمتها الأساس في تعليم الطلبة علوم الهندسة والحساب. و**مدرسة الألسن** التي أسسها السلطان المولى الحسن بمدينة طنجة لكونها الأقرب إلى أوربا ومقرا لقناصل الدول الأجنبية الممثلة في المغرب، واضطلعت بمهمة تكوين الطلبة الذين تم إيفادهم إلى الدول الأوربية، وتأهيلهم لمسايرة ما سيدرسونه من علوم حديثة في المعاهد الأوربية.

- إرسال البعثات الطلابية إلى الخارج بغية توفير الكفاءات والأطر اللازمة لتنفيذ المشاريع الإصلاحية التي شرع المخزن في إنجازها. وتم إيفاد هؤلاء الطلاب إلى دول أوربية مختلفة مثل جبل طارق وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، لتحصيل مختلف العلوم العسكرية والمدنية مثل الهندسة والطب واللغات وبعض الصناعات.

4- الإصلاحات المالية والجبائية

استهدفت الإصلاحات التي قام بها المخزن في المجالين المالي والجبائي الحصول على الموارد المالية الضرورية لمواجهة الأزمة المالية التي كان يتخبط فيها المغرب بسبب الديون المترتبة عن غرامة حرب تطوان والقرض الإنجليزي، ونفقات تمويل مشاريع الإصلاح التي تطلبت ميزانيات ضخمة خصوصا تلك المرتبطة بإصلاح الجيش ورواتب الجنود وجلب الخبراء والمعدات التقنية، إضافة إلى التمردات الداخلية والتهديدات الخارجية.

المجال النقدي: عانت العملة المغربية من تدهور كبير بسبب عوامل متعددة من أبرزها ضعف مستوى تقنيات ضرب السكة واكتساح الفلوس النحاسية على حساب النقود الفضية وقلة المعادن النقدية، إضافة إلى تزايد عمليات التهريب والتزوير التي كان يقوم بها الأوربيون. وقد تمثل الإصلاح النقدي الذي قام به السلطان المولى الحسن في العمل على ضرب النقود بأوربا سنة 1881، بيد أن هذه الإجراءات الإصلاحية لم تفض إلى أي تحسن للوضعية النقدية، بسبب عدم إدراك المخزن وموظفيه للأسباب العميقة لهذا التدهور من جهة، وعدم تحكمه في الموارد الجمركية التي تعتبر وسيلة مهمة للخروج من الأزمة المالية والنقدية من جهة ثانية.

– **الميدان الجبائي:** عمد السلطان المولى الحسن إلى إصلاح النظام الجبائي من خلال العمل على سن ضريبة "الترتيب" التي سعى من خلالها إلى تعويض كل الجبايات القديمة، وتعميمها لأول مرة في تاريخ المغرب تقريبا على كل المناطق والقبائل والفئات الاجتماعية، وتكليف موظفين برواتب قارة لاستخلاصها، بيد أن السلطان المولى الحسن لم ينجح في تطبيق هذا النظام الجبائي الحديث بسبب معارضة العلماء الذين احتجوا بعدم شرعيته الدينية، وعرقلة القوى المستفيدة من النظام الجبائي القديم. وفي السياق ذاته عمد المخزن المغربي إلى إصلاح نظام أمناء المراسي الذين أصبحوا يتقاضون مرتبات قارة، مما انعكس إيجابا على الموارد الجمركية التي سجلت ارتفاعا ملموسا.

ثالثا: عوامل فشل المحاولات الإصلاحية في مغرب النصف الثاني من القرن 19

تمثل المشاريع الإصلاحية التي باشرها المخزن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر محاولات جادة تثبت إرادة الإصلاح عند بعض السلاطين المغاربة، عكست رغبة أكيدة لتجاوز الأوضاع المتأزمة التي أصبحت عليها الهياكل الإدارية والعسكرية، واستهدفت تقوية هذه الأجهزة لمواجهة التحديات المرتبطة بتصاعد الضغط الأوربي والتغلغل الأجنبي في البلاد، بيد أن هذه المبادرات الإصلاحية التي جاءت في سياق موسوم بالمطامع الاستعمارية الأوروبية، اعترضتها عوائق وعراقيل داخلية وخارجية حالت دون تحقيق الغايات المرجوة منها:

1- دور العوامل الخارجية

- اشتداد ضغوط الدول الأوربية المتنافسة على المغرب وعرقلتها لمشاريع الإصلاح والتحديث التي رأت فيها تهديدا لمصالحها، قد تؤدي وتفضي إلى تقوية المغرب، وتُمكنه من الصمود في وجه أطماعها. وفي ذلك يقول جرمان عياش: "**أسرعت الدول الأوربية إلى إحداث عراقل أخرى، بل قيود قيدت بها الدولة، وحرمتها إمكانية التحرك كما تشاء. فها هي بريطانيا تحرم السلطان حق التشريع في ميدان الجمارك وحق إنصاف رعيته من الأجانب**

المقيمين في بلاده، وها هي إسبانيا تُغير على تطوان وتحتلها، وتفرض على المغرب غرامة تركت الدولة مثقلة بديون لمدة ربع قرن. ها هي الدول الأوربية بأجمعها تلزم السلطان بأن يقبل في ترابه أن يتحول عدد متزايد من رعيته إلى عملاء الأجانب وأعداء وطنهم. ها هي تحرمه أيضا حق اتخاذ أي تدبير دون مصادقتها له، بل حتى نقل جيشه من نقطة إلى أخرى دون إذنها، هل يتصور أنّ الدول تدعه يقوم بأي إصلاح من شأنه أن يقوي الدولة المغربية ضد أطماعها ؟".[5]

- لم تأت هذه الإصلاحات التي تبناها المخزن من مُنطلق إرادة داخلية، واقتناع ذاتي بضرورة الإصلاح، وإنما كانت في معظمها ردود أفعال لمواجهة أخطار التدخل الأوربي، أو جاءت تحت الطلب الأجنبي بهدف فتح البلاد أمام الدول الأوربيين وحماية مصالح رعاياها. وفي هذا الإطار يقول عبد الرحمان المودن " **الإصلاح لم يكن سوى وسيلة لفعفعة دولتنا ومجتمعنا واقتصادنا، أو لم يكن في أحسن الأحوال سوى إغراء لتفتح أسواق المعمور أمام الرأسمال الأوروبي، أو كان في أسوء الأحوال دفعًا مقصودًا بالمجتمعات غير المتصنعة إلى هوّة سوء التوازن، وتلك جريمة ما كان ليستفيد منها إلا الذي ارتكبها. مما يعني أن الإصلاح لم يكن إصلاحا وإنما كان سلسلة من المناورات الامبريالية**"[6].

1- العوامل الداخلية

- شيوع العقلية المحافظة لدى قوى تقليدية ذات نفوذ قوي في أوساط المجتمع، مثل العلماء أو الفقهاء وبعض موظفي المخزن الذين سعوا للحفاظ على الأوضاع القائمة، ورفض معظمهم كل مبادرة تحديثية تنفتح على أوربا وتستلهم حداثتها، وكانوا مسؤولين عن فشل البعثات التعليمية وجعل أعضائها يعيشون منعزلين وغير فاعلين في مجتمعهم، باعتبارهم نخبة جديدة تحمل أفكارا دخيلة، وهو ما عبر عنه العلامة محمد المنوني بقوله: "**كان من المتوقع أن أعضاء هذه الإرساليات يقومون -بعد عودتهم للمغرب- بنشاط على نطاق واسع، ويضطلعون بمسؤوليات رئيسية، أو يؤسسون طليعة حركة سياسية...وقد كان من بين الأسباب التي أدت بهذه النخبة إلى مصيرها المؤسف أن مشروع البعثات لم يكن يخضع إلى تصميم ثابت... يضاف لهذا: أن حاشية السلطان كانت لا تنظر بعين الارتياح إلى حركة البعثات، وهذا ما يسجله أحد طلبتها وهو الطاهر بن الحاج الاودي، فقد نصح الحكومة المغربية بالاستعداد لمواجهة التدخل الأجنبي، ولكن الوزراء والكتاب رموه بالإلحاد، ومرة أخرى قالوا للسلطان الحسن الأول: إن أعضاء البعثات بعدما أقاموا بأوربا سنين، عادوا منها جهالا متنصرين**".[7] والأمر نفسه أشار إليه جمال حيمر عند حديثه عن أسباب فشل البعثات التعليمية في عهد المولى الحسن الأول بقوله: "**لقد ظل أغلب العلماء متمسكين بمواقفهم المحافظة، ومناهضين لأي مبادرة تحديثية منبعثة من آفاق غربية، وكانوا يرون في**

---

[5] - جرمان عياش، إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب، ضمن "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1986، ص 358.

[6] - عبد الرحمن المودن، استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح، ضمن كتاب "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19"، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1986، ص 422-421.

[7] - محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، 1985، ص303-304.

عادات وزي وعلوم الأوربيين ومن يأخذ عنهم أو يتشبه بهم بدعًا ينبغي محاربتها، حتى لا تغزو أذهان الناس وتهدد قيم المجتمع المغربي. وأمام هذا النفور الشديد، كان من الطبيعي أن لا ينظر العلماء بعين الارتياح إلى مجموعة الشبان المغاربة باعتبارهم درسوا في ديار الأجنبي، وعادوا حاملين لأفكار جديدة وعلوم دخيلة"[8]. ويُعد الناصري من بين هؤلاء الفقهاء الذين عبروا عن استيائهم من سلوكات وتصرفات الطلبة الذي عادوا إلى المغرب بعد تخرجهم من المدارس والمعاهد الأوربية العسكرية والمدنية، حيث قال: **"ثم من أهم ما يعتني به شأنهم ألا يتخلقوا بخلق العجم، ولا يسلكوا سبيلهم في اصطلاحاتهم ومحاوراتهم وكلامهم وسلامهم، وغير ذلك، فقد عمت المصيبة في عسكر المسلمين بالتخلق بأخلاق العجم فيريدون تعلم الحرب ليحفظوا الدين فيُضيعون الدين في نفس ذلك التعلم، فلا تمضي على أولاد المسلمين سنتان أو ثلاثة حتى يصيروا عجما متخلقين بأخلاقهم ومتأدبين بآدابهم، حتى أنهم تركوا السلام المشروع في القرآن وأبدلوه بوضع اليد خلف الأذن ؟ فيجب على معلميهم في حالة تعليمهم لهم أن يعدل على الاصطلاح العجمي إلى العربي ويعبر عن الألفاظ الأعجمية بالعربية، وإن كان أصل العمل مأخوذا عن العجم، فليجتهد المعلم الحاذق في تعريبه...فإن التزيي بزيهم لا يأتي بالخير أبدا، وهو والله من أفسد الأشياء للدين الذي نريد أن نحوطه بهم"**[9].

- غياب التخطيط القبلي، والافتقاد لبرنامج واضح يُحدد طريقةَ ومنهجيةَ تنفيذه، ويُبرز بدقة الأهداف المرجوة منه، أي غياب الشروط اللازمة لنجاحه والاستفادة منه. وهو ما عبّر عنه الناصري صاحب الاستقصا عند تعليقه على مبادرة السلطان الحسن الأول بإرسال البعثات التعليمية إلى أوربا دون إعداد الطلاب وتمكينهم من الحد الأدنى من التكوين الذي يؤهلهم لمتابعة دراستهم في المعاهد الأوربية مما جعلهم عاجزين عن التحصيل والتعلم بيسر ودقة، حيث يقول: **"إلا أنّ ذلك لم يظهر له كثير فائدة، إذ كان يحتاج إلى تقديم مقدمات وتمهيد أصول، ينبغي الخوض في تلك العلوم والعمل بها عليها".**

- كانت المشاريع الإصلاحية التي عرفها المغرب في النصف الثاني من القرن 19 جزئية وذات طابع تقني في الغالب، كما كانت مبادرات من اقتراح وتنفيذ المخزن، إن لم تكن أحيانا بإرادة فردية لبعض السلاطين، في غياب مشاركة مختلف القوى الاجتماعية الحية في البلاد.

[8] - جمال حيمر، البعثات التعليمية في عهد السلطان مولاي الحسن، منشورات الزمن، مطبعة بن ازناسن، سلا، 2015، ص135.

[9] - الناصري، الاستقصا، ص 106-107.